



التحكيم في المنازعات الرياضية

(التجارب العربية والتطلعات المستقبلية)



الثلاثاء 5 نوفمبر 2024م



التحكيم في المنازعات الرياضية

(التجارب العربية والتطلعات المستقبلية)



عقود الإنشاءات الرياضية وآليات حل النزاعات في المغرب

مستشار / محمد السنتيسي

مستشار قانوني

(مقدمة)

يشهد المغرب منذ أكثر من عقدين تطوراً ملحوظاً في مجال الإنشاءات الرياضية، تجلى في تشييد ملاعب ومنشآت رياضية حديثة تواكب المعايير الدولية. ويُعزى هذا التطور إلى السياسة الهادفة إلى توفير وتحديث البنيات التحتية الرياضية، والتي تُوجت بإصدار ترسانة قانونية مهمة تُنظم هذا القطاع وتُشجع على الاستثمار فيه. من أبرز هذه النصوص:



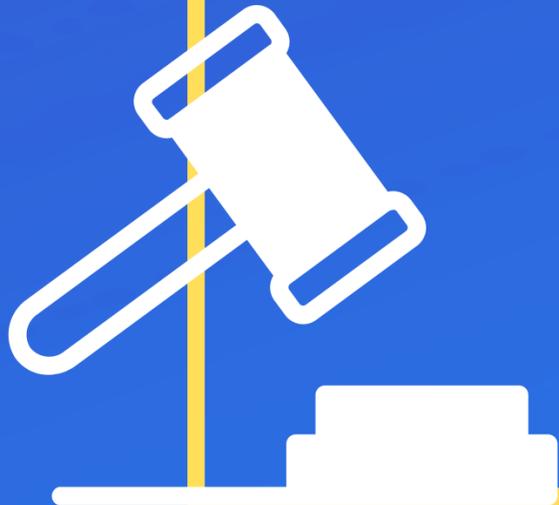
MOROCCO

تابع المقدمة

1 • **قانون الصفقات العمومية رقم 431-22-2:** يُحدد هذا القانون مراحل إبرام وتنفيذ عقود الإنشاءات الرياضية التي تُنفذها الجهات الحكومية، ويُولي أهمية كبيرة للشفافية وتكافؤ الفرص بين الشركات المُتنافسة.

2 • **قانون 08-05 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية:** صدر هذا القانون في ديسمبر 2007، وأتاح لأشخاص القانون العام اللجوء إلى التحكيم في النزاعات المتعلقة بالعقود الإدارية.

3 • **قانون 09-30 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة:** صدر هذا القانون في 24 غشت 2010، وينص على إحداث غرفة التحكيم الرياضية المغربية.

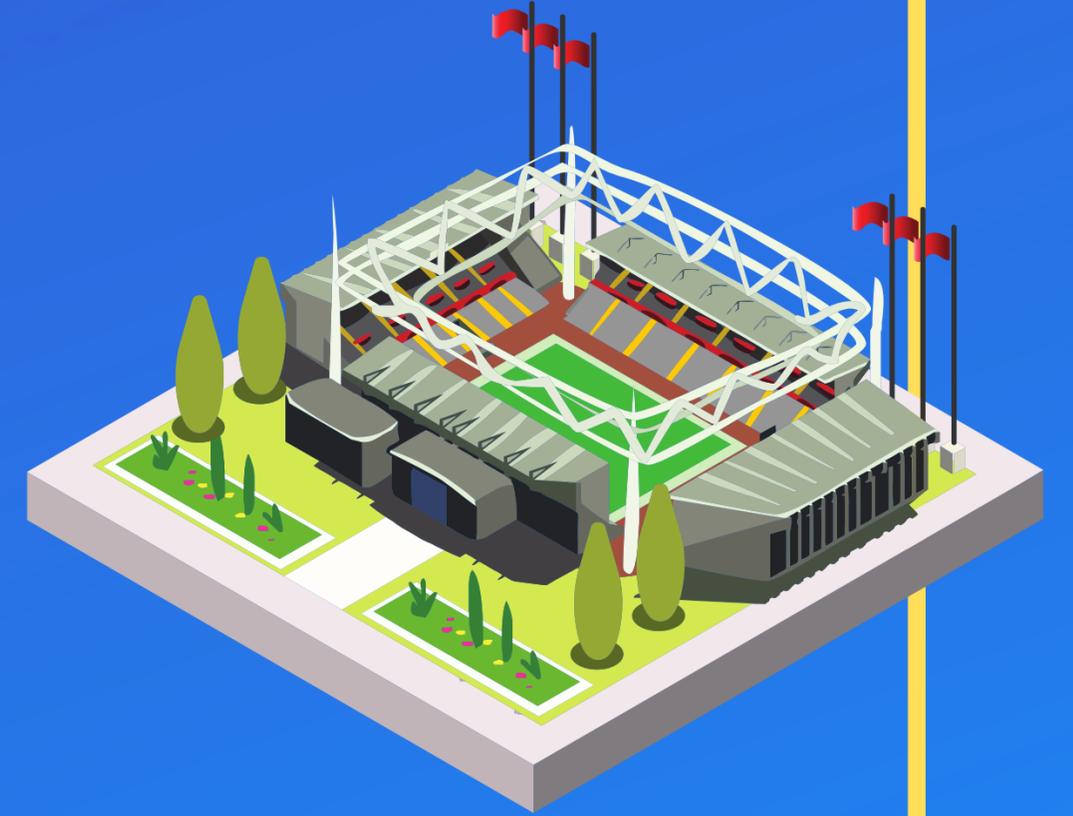


دور الشركة الوطنية لإنجاز وتدير المنشآت الرياضية SONARGES

ولضمان حسن تدير هذه المشاريع، أنشأ المغرب مؤسسات حكومية مُختصة، من أبرزها الشركة الوطنية لإنجاز وتدير المنشآت الرياضية (SONARGES) التي تأسست في 4 نوفمبر 2008. وتُعتبر SONARGES ذراعاً تنفيذياً للدولة في مجال الإنشاءات الرياضية، حيث تتولى مهام مُتعددة، منها:

الإشراف على إنجاز المنشآت الرياضية الكبرى.

ضمان صيانة وتدير هذه المنشآت بشكل فعال.



(التحديات والمقترحات)

رغم هذه الجهود، لا يزال قطاع الإنشاءات الرياضية في المغرب يواجه بعض التحديات، من أهمها:

- قصور الإطار القانوني في تنظيم النزاعات المتعلقة بالإنشاءات الرياضية: فعلى الرغم من إصلاح قانون المسطرة المدنية سنة 2007، إلا أن اللجوء إلى وسائل حل المنازعات البديلة (MARC) في هذا المجال لا يزال محدوداً، حيث تُعتبر النزاعات المتعلقة بالإنشاءات الرياضية من اختصاص القضاء الإداري نظراً لطبيعة أطراف هذه النزاعات.

- عدم استغلال الإدارة العمومية لإمكانية اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات: رغم أن القانون يُتيح لها ذلك، إلا أن الإدارة العمومية نادراً ما تلجأ إلى هذه الوسائل.



ولمواجهة هذه التحديات، أقترح ما يلي:

- تكثيف جهود التوعية والتأطير بأهمية الوسائل البديلة لحل النزاعات: يجب التوعية بمزايا هذه الوسائل في حل نزاعات الإنشاءات الرياضية بشكل ودي وسريع، وتشجيع الإدارة العمومية على اللجوء إليها.
- إنشاء محاكم رياضية مُختصة: سيساهم ذلك في توفير فضاء قضائي مُتخصص ينظر في جميع النزاعات الرياضية، بما فيها نزاعات الإنشاءات.
- تطوير الكفاءات في مجال الوسائل البديلة لحل النزاعات والقانون الرياضي: يجب توفير تكوين مُتخصص للمُحكّمين والقضاة في مجال التحكيم والوساطة والقانون الرياضي، وإدراج مقررات خاصة بهذه المجالات في البرامج التعليمية للمعاهد والجامعات.



خاتمة

ختاماً، أَدعو إلى تضافر جهود جميع الأطراف المعنية لتطوير قطاع الإنشاءات الرياضية في المغرب، وتوفير بيئة قانونية وتقنية ملائمة لتشيد منشآت رياضية حديثة تواكب المعايير الدولية.





Thank You

مستشار / محمد السنتيسي